أما على جبهة الصراع العربي ــ الاسرائيلي، فقد بدأت القيادة المصرية «تستعد للتعامل ــ بتوجس وحذر ــ مع الرئيس الاميركي الجديد جيمي كارتر» (الجزء الثاني، ص ٢٩٥). وعادت مصر إلى تنسيق مواقفها مع سوريا؛ حيث أن الادارة الاميركية الجديدة عادت لطرح فكرة عقد مؤتمر جنيف، كما طرحت مفهومها للسلام؛ حيث ذكر كارتر في خطاب له: ان هناك ثلاثة عناصر رئيسية في حدود البحث عن السلام هي بالترتيب: ١ ــ إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعية كاملة؛ ٢ ــ مسألة الحدود؛ ٣ ــ المسألة الفلسطينية.

ورد السادات على أفكار كارتر بمواقف متشددة، خاصة في المسألة الفلسطينية، ومسألة تطبيع العلاقات «لكن ظلت التحركات المختلفة للقيادة المصرية من أجل تحسين موقفها التفاوضي في إطار الحل الاميركي» (الجزء الثاني، ص ٢٩٨).

وبعد أن أجرت الادارة الاميركية الجديدة اتصالاتها مع الأطراف العربية المعنية بالأزمة تبين لها «من مواقف القيادات العربية المعنية، في مطلع ١٩٧٧، أن عملية الترويض لم تكتمل بعد، ولذا كان متصوراً ألا تسرع الادارة الاميركية في تدخلها لفرض التسوية... إلى حين الانتهاء من الخطوات الضرورية، لإعادة ترتيب الأوضاع على نحو حاسم يفرض الشروط كاملة... وانعكس ذلك بوضوح في الجانب الاقتصادي داخل مصر» (الجزء الثاني، ص ٣٠١).

وهكذا بدأت خطوة الترويض التالية، وبلغت احتياجات مصر في عام ١٩٧٧، من النقد الأجنبي لتغطية العجز في الموازنة، ٥,٣٥٣ مليار دولار، وأفاد تقرير بعثة موللر بأن «التنمية الاقتصادية لمصر... لا يمكن أن تحقق إلا إذا كان هناك تقسيم للعمل وتعاون مع باقي العالم، وبالتحديد الأقطار العربية وأوروبا الغربية والولايات المتحدة» (الجزء الثاني، ص ٣٣٠).

لذا، فبالرغم من أن السادات أكد، أكثر من مرة في عام ١٩٧٧، ان «مصر ترفض أية اجتماعات ثنائية مع اسرائيل، وترفض التفاوض المباشر» (الجزء الثاني، ص ٣٦٠). وجد نفسه في تشرين الثاني (نوفمبر) يستقل طائرته متوجهاً إلى القدس: «ان السادات لم يبادر ــ من موقع الاختيار ــ إلى رحلة القدس، ولكنه قبل النتيجة التي كان محتماً أن تترتب على مجمل سياساته، ومن واقع المأزق وانعدام البدائل، ذهب إلى اسرائيل». وكما قال كيسنجر فإن: انعدام البدائل يجلي البصيرة بشكل مدهش، وانعدام البدائل أصبح يعني أنه لا بديل لمفاوضات السادات ــ بيغن، فجنيف ــ كساحة تفاوضية ــ مات» (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وهكذا كان عام ١٩٧٧ «عاماً أسود في التاريخ المصري (والعربي). في عام ١٩٧٧ حقق الهجوم الصهيوني ــ الاميركي جوهر أهدافه الاستراتيجية بالنسبة لمصر، وبكل النتائج الخطيرة التي تنشأ عن ذلك في أنحاء الأمة العربية... وفي الجبهة الاقتصادية... حقق المهاجمون انتصارهم الحاسم في أيار (مايو)، واحتفل بالنصر في لقاء المجموعة الاستشارية (في أيار ــ مايو ١٩٧٧)، وبعد ستة أشهر تحقق الانتصار الأكبر في رحلة القدس (تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٧٧). وكان الانتصار الأخير مرتبطاً بنجاح الهجوم في الجبهة الاقتصادية، وفي غيرها من الجبهات» (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وما استتبع بعد زيارة السادات للقدس، أصبح عملية طبيعية تجري في اتساق متناغم «ولا يملك المرء إلا أن يلحظ أن عام ١٩٨٠، الذي حدده صندوق النقد والبنك الدولي ووكالة التنمية الاميركية (على وجه التقريب) لإنهاء مهمتهم في إصلاح المسار الاقتصادي، انكشف... باعتباره أيضاً العام الذي يبدأ فيه ما سمي بالعلاقات الطبيعية مع اسرائيل... وبدا أن استكمال بعض النتائج، واستقرار مجمل ما أنجز، بالإضافة إلى المهام الجديدة التي يمثلها ربط مصر واسرائيل بعلاقات مباشرة... بدا أن كل هذا يتطلب عامين أو ثلاثة بعد عام ١٩٨٠. ويلاحظ أن اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية بعدها،